

روبرت.ب.رايش

# الراحمالية الطائفة

التحويلات في  
قطاع الأعمال والديمقراطية واحة الائمة



ترجمة  
علا احمد اصلاح

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة. مصر



( سلسلة إقرأ )



[www.ibtesama.com/vb/showthread-t\\_344536.html](http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t_344536.html)

اللهم إنا نسألك الفردوس الأعلى  
لنا ولوالدينا ولأصحاب الحقوق علينا

# الرأسمالية الطاغية

التحولات فى قطاع الأعمال والديمقراطية

والحياة اليومية

تأليف

روبرت ب رايش

ترجمة

علا أحمد إصلاح

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية

القاهرة - مصر

فی ذکری ملدرید رایش Mildred Reich

"إن حتميات التكنولوجيا والتنظيم، وليس الصورة الذهنية للأيديولوجية، هي ما يقرر شكل المجتمع الاقتصادي"

- جون كينيث جالبريث

John Kenneth Galbraith

الدولة الصناعية الجديدة (1967)

"إن نمط التنظيم الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية بصورة مباشرة، ألا وهو الرأسمالية التنافسية، يعزز أيضًا الحرية السياسية لأنه يفصل القوة الاقتصادية عن القوة السياسية وبهذه الطريقة يمكن من تحقيق التوازن والتعادل بين الاثنتين.

- ميلتون فريدمان

Milton Friedman

الرأسمالية والحرية (1962)

## المحتويات

7	مقدمة : المفارقة
21	1- العصر غير الذهبي تمامًا
61	2- الطريق إلى الرأسمالية الطاغية
105	3- العقلية المزدوجة
161	4- اجتياح الديمقراطية
205	5- تحويل مسار السياسة
251	6- دليل المواطن إلى الرأسمالية الطاغية
270	شكر وتقدير
271	الهوامش

## مقدمة

### المفارقة

في مارس 1975، قَبِلَ عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان Milton Friedman دعوة لزيادة تشيلي للقاء أوجوستو بينوشيه Augusto Pinochet الذي كان قد أطاح بحكومة سلفادور أَيْنْدِي Salvador Allende المنتخبة بطريقة ديمقراطية قبل نحو 18 شهرًا. وقد وجهت الصحافة الأمريكية نقدًا لفريدمان لقيامه بهذه الرحلة، ولكن لا يوجد سبب يدعو إلى الافتراض أنه كان معجبًا بينوشيه. فقد ذهب فريدمان إلى تشيلي لحث مجلس بينوشيه العسكري الحاكم على تبني رأسمالية السوق الحرة - على أن تُقلص القواعد والقوانين المنظمة للأعمال التجارية ودولة الرفاهية التي كانت قد نمت تحت الحكم الديمقراطي الذي دام في تشيلي عدة سنوات وأن تفتح أبوابها أمام التجارة والاستثمار مع بقية بلدان العالم. وفي سلسلة من المحاضرات ألقاها في تشيلي، أكد فريدمان مجددًا اعتقاده الراسخ بأن الأسواق الحرة شرط أساسي مسبق للحرية السياسية والديمقراطية المستدامة. وقد أخذ بينوشيه بنصيحة فريدمان الخاصة بالأسواق الحرة، لكن حكم بينوشيه الديكتاتوري الوحشي استمر خمسة عشر عامًا أخرى. وفي أواخر عام 2006، توفي أحد الرجلين ثم لحق به الآخر بعد عدة أسابيع.

من بين جميع أمم العالم، يُعتقد أن أمريكا هي خير مثال لفكرة أن الرأسمالية والديمقراطية تسيران جنبًا إلى جنب<sup>(1)</sup>. ولكن في السنوات التي انقضت منذ زيارة فريدمان لتشيلي، أصبحت العلاقة متوترة بينهما. لقد انتصرت رأسمالية السوق الحرة بينما ضعفت الديمقراطية.

منذ السبعينيات، وعلى الرغم من حدوث ثلاث فترات كساد، انتعش اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. فقد قُدمت للمستهلكين مجموعة واسعة من المنتجات الجديدة - الحاسبات الآلية الشخصية، مشغلات الوسائط السمعية والبصرية (ipods)، الأدوية المضادة للاكتئاب، السيارات ذات المواصفات المهجنة، على سبيل المثال لا الحصر - في حين تراجع أسعار السلع والخدمات العادية، وتعذلت لتتناسب مع التضخم. إن الرعاية الصحية تتكلف أكثر، لكن عمر الأمريكيين أطول الآن بخمس عشر سنة تقريبًا عما كان سنة 1950 في المتوسط، ويعود ذلك بدرجة رئيسية إلى العقاقير الطبية والمعدات الطبية الجديدة.

كذلك أصبحت الشركات أكفأ بكثير وانتعشت سوق الأوراق المالية. ففي عام 1975، اقترب مؤشر متوسط داو جونز الصناعي من 600 نقطة، ولم يكن قد تقدم كثيرًا منذ سنوات. وبحلول أواخر عام 2006 سجل المؤشر 12 ألف نقطة. وعلاوة على ذلك، فمنذ أوائل الثمانينيات تجري السيطرة على التضخم بصورة جيدة.

لقد تكررت هذه النجاحات في بلدان أخرى. فقد انتصرت الرأسمالية الأمريكية American capitalism في صراعها مع الشيوعية وانتشرت الآن في كل بقاع العالم تقريبًا. وأصبحت معظم الأمم جزءًا من نظام واحد متكامل للرأسمالية العالمية. واندمج شرق أوروبا في أوروبا الرأسمالية وبدأت روسيا تصبح قوة رأسمالية. أما الصين فعلى الرغم من كونها شيوعية رسميًا إلا أنها أصبحت تربة خصبة للرأسمالية العالمية.

إن ذلك كله انتصار وفقًا لتعريف أي إنسان تقريبًا.

ويشير بعض المراقبين - وهم محقون في ذلك - إلى أن هذه المكاسب صاحبته مظاهر عدم مساواة متنامية في الدخل والثروة. كذلك فقد رافقت المكاسب مشكلات أخرى مثل تزايد افتقار الأمن الوظيفي، والأخطار البيئية مثل ظاهرة الاحتباس الحراري. إلا أن هذه المشكلات - إن شئنا الدقة - ليست نقائص في الرأسمالية. فدور الرأسمالية هو توسيع وتكبير الكعكة الاقتصادية. أما كيفية تقسيم الشرائح وما إذا كانت تطبق على سلع خاصة كالحاسبات الشخصية أم سلع عامة كالهواء النظيف، فهي مسألة متروك تقريرها للمجتمع. وهذا هو الدور الذي نسنده للديمقراطية.

إن الديمقراطية تعنى ما هو أكثر من مجرد انتخابات حرة ونزيهة، فالديمقراطية من وجهة نظري نظام لإنجاز ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعاون وتكاتف المواطنين مع مواطنين آخرين - لتقرير قواعد اللعبة التي تعكس نتائجها الصالح العام. وبطبيعة الحال، من الممكن أن تؤثر هذه القواعد على مدى سرعة نمو الاقتصاد: ففي الجدول التصدي، يمكن لقاعدة تقسيم الكعكة إلى شرائح متساوية أن تخنق الحوافز الشخصية على الادخار والاستثمار والابتكار. ومن الممكن أن تلعب قاعدة أخرى دورًا أكبر في تحفيز النمو الاقتصادي وتنشيطه. إن الديمقراطية يفترض فيها أن تمكننا من القيام بمثل هذه المفاضلات أو أن تساعدنا على تحقيق النمو والعدالة معًا أو أية أهداف أخرى نشترك فيها.



بيد أن الديمقراطية تناضل لأداء هذه الوظائف الأساسية. فمع اتساع فجوة عدم المساواة، تآكلت الوسائل التي استخدمتها أمريكا يومًا للتخفيف منها - ضرائب الدخل التصاعدية، المدارس العامة الجيدة، النقابات العمالية التي تتفاوض للحصول على أجور أعلى. ومع تنامي مخاطر فقد المفاجئ للوظائف أو الدخل أصبحت شبكة الأمان الاجتماعي أقل قابلية للاعتماد عليها. إن أعدادًا أكبر منا محرومة من التأمين الصحي. ونحن كأمة نبدو عاجزين عن القيام بالمطلوب منا لتقليل التغير المناخي. كذلك يساور القلق كثيرًا من الأمريكيين بشأن غلظة وخشونة الكثير من جوانب الثقافة المعاصرة، وبشأن اختفاء ألفة الشوارع التجارية الرئيسية في المدن الأمريكية والمجتمعات المحيطة بها. وفيما يتعلق بجميع هذه الجوانب لم تستطع الديمقراطية القيام بعمل فعال أو حتى توضيح المفاضلات والتضحيات التي يستلزمها القيام بذلك.

لقد أصبحت الرأسمالية أكثر تجاوبًا مع ما نريده كمشتريين أفرادًا للسلع، لكن أصبحت الديمقراطية أقل تجاوبًا مع ما نشده مجتمعين كمواطنين. وتشير استطلاعات الرأي إلى وجود إحساس متنامٍ بالعجز "....." ففي حين شعر 36٪ فقط من الأمريكيين في 1964 بأن "المسؤولين العموميين لا يباليون كثيرًا بما يعتقدونه أناس مثلي"، أصبح هذا الشعور هو القاسم المشترك بين أكثر من 60٪ من المواطنين الأمريكيين في عام 2000. وفي عام 1964، اعتقد نحو ثلثي الأمريكيين أن الحكومة تدار من أجل مصلحة الجميع وقال 39٪ فقط إنها "تدار من قبل بضع مصالح كبيرة تعمل فقط من أجل نفسها". ولكن بحلول عام 2000 انعكست النسبة تقريبًا: حيث اعتقدت نسبة 35٪ فقط أن الحكومة تدار من أجل منفعة الجميع، بينما أعربت نسبة تزيد على 60٪ عن اعتقادها بأنها تدار بواسطة قلة من المصالح الكبيرة<sup>(2)</sup>.

لماذا أصبحت الرأسمالية منتصرة والديمقراطية ضعيفة إلى هذا الحد؟ هل هذان الاتجاهان متصلان ببعضهما؟ ما الذي يمكن القيام به - إن كان هناك شيء من هذا القبيل - لتقوية الديمقراطية وتدعيمها؟

إن خطر تلخيص وجهة نظري مقدمًا يكمن في الإفراط في التبسيط، لكنني أرغب في إعطائك إحساسًا أساسيًا بها. لقد شهدت العقود العديدة الماضية حدوث انتقال في القوة بعيدًا عنا بصفتنا مواطنين ونحونا بصفتنا مستهلكين ومستثمرين.

لقد خرجت أمريكا منتصرةً من الحرب العالمية الثانية، وكانت قد نجت بالفعل من الكساد الكبير، وكان كل من اقتصادها وديمقراطيتها يعمل بكفاءة. ثم شهدت البلاد حالة من الرخاء غير المسبوق تقاسمه المواطنون على نطاق واسع. لم يكن هذا عصرًا ذهبيًا تمامًا - فقد كانت المرأة والأقليات لا تزال تعامل كمواطنين من الدرجة الثانية وخلفت حملات مطاردة الأشخاص المشتبه في كونهم شيوعيين ندوبًا على وجه السياسة الأمريكية - ومع ذلك فقد أحرزت كل مجموعة دخل وكل طبقة اجتماعية تقدمًا، وتراجع التفاوت في الدخل والثروة، وبرزت إلى حيز الوجود طبقةً متوسطةً أكبر بكثير من ذي قبل. كذلك ظهرت طبقات متوسطة أكبر في أوروبا واليابان بعد فترة تأخير. وأظهر معظم الأمريكيين مستويات مرتفعة من الثقة في الديمقراطية الأمريكية، American democracy فيما راحوا يملأون منازلهم التي تملكوها حديثًا بغسالات الأطباق والثلاجات وأجهزة التلفزيون وأنظمة الاستيريو، وملأوا مدارج سياراتهم بطرازات فورد وشيفروليه وبلايموث. لقد بدا أن النظامين - الرأسمالية والديمقراطية - يعملان معًا في تناغم وانسجام لافت للنظر إلى حد أنه بات يُنظر لهما على أنهما نظام واحد: النظام الأمريكي للرأسمالية الديمقراطية. الذي قدر له أن يكون فيما بعد نموذجًا يحتذى بالنسبة للعالم وبدليًا للشيوعية السوفيتية.

لقد كان نظام إنتاج السلع والخدمات أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر استقرارًا منه اليوم، وأكثر تركُّزًا في عدد قليل نسبيًا من الشركات مثل شركات صناعة السيارات الثلاث الكبيرة (جنرال موتورز GM وفورد Ford وكرايسلر Chrysler). ولكي تجنى وفورات الحجم الصخمة المرتبطة بالإنتاج الكبير، احتاجت الشركات العملاقة لقابلية التنبؤ والاستقرار وإلى أدنى مستوى للمنافسة. كذلك فقد كانت بحاجة إلى تعاون العمال طواعيةً لأن الإضرابات أو أعمال التوقف عن العمل من شأنها أن تعطل سلسلة تدفقات الإنتاج التي كانت تعتمد عليها. وهكذا وافقت الشركات على منح عمالها المنظمين بواسطة الصناعة نصيبًا أكبر في الأرباح. وقد لعبت هذه الشركات العملاقة أدوارًا كبيرة وواضحة في الاقتصاد لدرجة أنها احتاجت أيضًا لدعم ومساندة عامة الناس. ولذا فقد تفاوضت مع الحكومة حول الكيفية التي سيتم بها توزيع العوائد الإضافية للنمو الاقتصادي، في الوقت الذي قامت فيه كذلك بحماية الوظائف والمجتمعات السكانية، و- في نهاية المطاف - البيئة. وقد تم إبرام بعض هذه الصفقات داخل الجهات التنظيمية، والبعض الآخر داخل الأجهزة التشريعية والبعض الثالث من خلال وساطة الرؤساء التنفيذيين للشركات الذين لعبوا دور "رجال الدولة ... في

المؤسسات". وجاءت النتيجة تعبيراً عن المفهوم السائد آنذاك للصالح العام - وإن كان غير مباشر وتقريبياً.

كان المقابل لهذا النظام المستقر والعاقل نسبياً مجموعة محدودة للغاية من الاختبارات أمام المستهلكين والمستثمرين. ولم يكن من الممكن الحصول على صفقات أفضل إلا بصعوبة كبيرة. وكانت الابتكارات في المنتجات الرئيسية نادرة. لقد غدت الجنيحات الموجودة في مؤخرة السيارات أطول وشبكات القضبان المتصالبة أكثر زخارف، وشاع استخدام الكروم في السيارات بدرجة أكبر، لكن التكنولوجيا الأساسية لم يطرأ عليها أي تغيير جوهري. وقد تمسك والدي بالسيارات من نوع بلايموث لكنه اعترف بأن الاختيار ليس مهمًا كثيرًا. كذلك مال المستثمرون لاتخاذ موقف سلبي ونادراً ما نقلوا أموالهم. ولم تكن هناك جدوي تذكر من ذلك لأن جميع الاستثمارات تقريباً كانت تدر نفس العوائد المتوسطة. وسار أداء مؤشر متوسط داو جونز الصناعي بطيئاً متثاقلاً.

ومنذ السبعينيات، تغير ذلك كله بصورة جذرية. فقد أصبحت الشركات الكبيرة أكثر تنافسية وعالميةً وابتكاراً. وُولد شيءٌ أسمى الرأسمالية الطاغية Supercapitalism. في هذا التحول، أبلينا نحن بصفتنا مستهلكين ومستثمرين بلائاً أفضل بدرجة كبيرة. أما بصفتنا مواطنين يسعون وراء الصالح العام فقد تراجعنا. وقد بدأ التحول عندما تم دمج التكنولوجيات التي طورتها الحكومة لخوض الحرب الباردة في منتجات وخدمات جديدة. وخلق ذلك فرصاً وإمكانيات أمام منافسين جدد، بدءاً بمجال النقل والاتصالات والتصنيع والقطاع المالي. وقد أدت هذه التطورات إلى إحداث تغيير جوهري في نظام الإنتاج المستقر وأجبرت جميع الشركات - بدءاً من أواخر التسعينيات وبصورة متصاعدة بعد ذلك - على التنافس على نطاق واسع من أجل اجتذاب العملاء والمستثمرين، وتحقيق تدعيم وتوسيع قوة المستهلك من خلال شركات تجارة التجزئة الكبرى مثل وال - مارت Wal - Mart التي استخدمت القوة التفاوضية الجماعية لملايين المستهلكين من أجل الحصول على صفقات عظيمة من الموردين. وتحقيق تدعيم وتوسيع قوة المستثمر من خلال صناديق المعاشات الكبيرة وصناديق الاستثمار، التي ضغطت على الشركات لتحقيق عوائد أعلى.

نتيجةً لذلك، أتاحت للمستهلكين والمستثمرين اختيارات أكثر وصفقات أفضل. لكن المؤسسات التي كانت قد تفاوضت على توزيع الثروة وحماية ما توافق المواطنون عامةً على اعتباره ذا قيمة بدأت تختفي. وانسحبت شركات عملاقة كانت مسيطرة على صناعات بأكملها وانكشفت النقابات العمالية. واضمحت الأجهزة التنظيمية. ولم يعد بإمكان الرؤساء التنفيذيين للشركات أن يكونوا رجال دولة في المؤسسات. ومع انتقال عدوي المنافسة حامية الوطيس بين الشركات إلى مجال السياسة أصبح المسئولون المنتخبون أقل اهتمامًا بالشوراع التجارية الرئيسية في المدن الأمريكية والمجتمعات الموجودة في مناطقهم وأكثر اهتمامًا باجتذاب الأموال من أجل حملاتهم. وتدفع مناورو الأروقة Lobbyists (وهم الأشخاص المتخصصون في إقناع الأوساط التشريعية بإقرار أو رفض قوانين معينة) والعواصم الأخرى سعيًا وراء استصدار قوانين وقواعد تمنحهم ميزةً تنافسيةً (أو تدرأ عنهم وضعًا تنافسيًا غير موات) في مواجهة خصومهم وبذلك يصبح لهم تأثير أكبر وأكبر على صنع القرار. وهكذا حلت الرأسمالية الطاغية محل الرأسمالية الديمقراطية.

إن فهم ما حدث وما يمكن القيام به لجعل الديمقراطية تؤدي وظائفها بصورة جيدة من جديد، يتطلب إجراء دراسة تفصيلية للهيكल المتغير للاقتصاد السياسي، وهذا ما سأقدمه في الفصول التالية.

على امتداد هذا الكتاب، سنحل العديد من الألغاز: لماذا - على سبيل المثال - ارتفع مرتب الرئيس التنفيذي إلى عنان السماء وما الذي حال دون ارتفاعه من قبل. ولماذا أصبح التضخم مصدر تهديد أضعف مما كان قبل ثلاثة أو أربعة عقود. ولماذا تعد قوانين مكافحة الاحتكار أقل أهمية اليوم كوسيلة لكبح القوة الاقتصادية مما كانت عليه سابقًا. وسوف أشرح أيضًا سبب وجود أعداد كبيرة من مناوري الأروقة الممثلين للشركات الكبرى والمحامين في واشنطن العاصمة تفوق ما كانت عليه قبل ثلاثة عقود في حين أن مبررات وجودها أقل الآن (فالإنفاق الحكومي الاختياري أقل كجزء من الاقتصاد القومي مما كان آنذاك، وهناك قواعد وقوانين أقل عددًا بصورة متناسبة، وقوة العمالة المنظمة في واشنطن باتت ظلًا شاحبًا لما كانت عليه في السابق على أية حال). لماذا يطالب السياسيون الشركات بإظهار الروح الوطنية وإعطاء أمريكا الأسبقية على الأمم الأخرى برغم التضاؤل المطرد في قدرة الشركات على مراعاة المصالح الوطنية إذا ما رغبت في المنافسة بنجاح. ولماذا تزداد الضجة أكثر وأكثر حول إسهام المؤسسات الكبرى في مجال الأعمال الخيرية

فى حين أنها لم تُنشأ أبداً لكى تكون مؤسسات خيرية فضلاً عن أنها أقل قدرةً على العمل فى ذلك المجال الآن.

سوف أتناول أيضاً بعض مظاهر النفاق: كيف يمكن لشخص ما أن يزعج من تراجع الأجور بالساعة ويسعى فى الوقت ذاته للحصول على أفضل صفقة من الصين أو الهند، وغالباً ما يكون ذلك على حساب الأجور التى يتقاضاها المواطن الأمريكى أو حتى على حساب وظيفته. وكيف يمكن لشخص ما أن يتحسر على تقلص عدد تجار التجزئة المستقلين فى الشوارع التجارية الرئيسية للمدن الأمريكية بينما هو ينجز معظم تسوقه لدى كبريات شركات تجارة التجزئة وعبر الإنترنت. ما السبب فى أن شخصاً يساوره قلق عميق من ظاهرة الاحتباس الحراري من الممكن أن يشتري سيارة يعمل محركها بنظام الدفع الرباعي (Suv). لماذا يحب الساسة أن يشجوا بقوة الرؤساء التنفيذيين للشركات علناً (المديرون التنفيذيون لشركات البترول الذين يتمتعون بأرباح ضخمة، والرؤساء التنفيذيون لشركات التبغ الذين يشجعون التدخين والرؤساء التنفيذيون لشركات التكنولوجيا المتقدمة الذين يدوسون على حقوق الإنسان فى الصين) لكنهم لا يسنون قوانين تجعل ما فعلوه غير قانونى.

وفى النهاية، سوف أطرح بعض الاستنتاجات التى قد تراها مثيرة للدهشة - من بينها، لماذا يقلل الاتجاه نحو تحسين حوكمة الشركات من احتمال أن تكون الشركات مسؤولة اجتماعياً. وما السبب فى أن الوعد بديمقراطية المؤسسات الكبرى وهم خادع. ولماذا ينبغى إلغاء الضريبة على دخل الشركات. ولماذا يجب عدم تحميل الشركات المسؤولية الجنائية. ولماذا يجب حماية حملة الأسهم من استخدام الشركات لأموالهم فى أغراض سياسية بدون موافقتهم.

إن تركيزي الأساسى منصب على أمريكا فى هذا الكتاب، وإن كانت التغيرات التى حدثت هنا قد أفرزت تغييرات مماثلة فى بلدان أخرى. لقد أصبح الناس حول العالم أقدر على السعى لتحقيق رغباتهم الخاصة وجنى أرباح من استثماراتهم بحماسة متزايدة. ومع ذلك فعلى الرغم من الرضا الذى يشعرون به كمستهلكين ومستثمرين، إلا أن كثيراً منهم يشعرون بالإحباط بصفاتهم مواطنين. وتجد نظمهم الديمقراطية أيضاً صعوبة متزايدة فى التعبير عن الصالح العام والعمل فى ضوئه. وتظهر استطلاعات رأي الناخبين فى بريطانيا

وإيطاليا وأسبانيا وبلجيكا وهولنده والنرويج والسويد وأيرلنده واليابان وجود مواطنين أصبحوا يشعرون أنهم يكا دون يكونون بلا حول أو قوة كالأمركيين<sup>(3)</sup>.

إن الرأسمالية تمثل بالتأكيد شرطاً أساسياً مسبقاً للديمقراطية، كما قال ميلتون فريدمان. فالديمقراطية تتطلب وجود مراكز خاصة للقوة الاقتصادية مستقلة عن السلطة المركزية، وإلا ما استطاع الناس الانشقاق عن المنهج الرسمي للدولة ومواصلة إطعام أسرهم في الوقت ذاته. ومع ذلك فقد رأينا على مدي العقود العديدة الماضية، وخاصة في جنوب شرق آسيا، أن الديمقراطية من الممكن ألا تكون جوهرية للرأسمالية. فقد اعتنقت الصين - ثاني أكبر دولة رأسمالية في العالم بعد الولايات المتحدة والتي سيتفوق اقتصادها على نظيره الأمريكي خلال حوالي عشرين عاماً بمعدلات النمو الحالية - مبدأ حرية السوق ولكن ليس الحرية السياسية. وتبدو حرية السوق في الصين جوهرية بالتأكيد لنجاحها الرأسمالي، فما لم يستطع الناس هناك حيازة أملاك خاصة بهم ومبادلتها دون القلق من قيام السلطة المركزية بمصادرة بضائعهم، لن يكون لديهم الحافز على الادخار والاستثمار. ولن يكونوا على استعداد لتوظيف أفضل قدراتهم في ممارسة اللعبة الرأسمالية إلا إذا كانوا واثقين أنه لا يجري استخدامها ضدهم. لكن الحرية السياسية قد لا تكون جوهرية. ويعتقد بعض المراقبين أن الصين ستتجه نحو الرأسمالية الديمقراطية في نهاية المطاف. بينما يري البعض الآخر أن الصين تمثل نوعاً جديداً من الأنظمة يمكن تسميته بالرأسمالية الشمولية<sup>(4)</sup>.

إن عدد الأمم التي تسمى نفسها "نظماً ديمقراطية" اليوم يفوق عددها قبل ثلاثين عاماً. فقد أصبحت بلدان أوروبا الشرقية الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي السابق أنظمة ديمقراطية مستقلة. وتنظر روسيا ذاتها لنفسها على أنها نظام ديمقراطي. وأصبح الكثير من المستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا أنظمة حكم ديمقراطية. واعتنقت أمريكا اللاتينية الديمقراطية. وقبل ثلاثة عقود، أجري ثلث بلدان العالم انتخابات حرة؛ أما اليوم فيقترب ذلك العدد من الثلثين. وفي السبعينيات ساد في أقل من 50 بلداً نمط الحريات المدنية الذي نربطه بالديمقراطية، أما بحلول نهاية القرن العشرين فقد ارتفع العدد إلى نحو تسعين بلداً<sup>(5)</sup>.

لاشك أن ذلك يدعو للتفاؤل إلى أن نلقى عليه نظرة أكثر تمعناً. إن كثيراً من هذه الأماكن أنظمة ديمقراطية بالاسم فقط. وتثقل كاهلها نفس المشكلات التي عوّقت الديمقراطية

الأمريكية في السنوات الأخيرة، ولكن بدرجة أكبر فحسب - الفساد المتوطن، الهيمنة السياسية من جانب النخب الصغيرة أو حكم الحزب الواحد. ولا يستطيع أيُّ منها أن يصمد بفاعلية في وجه الآثار الجانية السلبية للرأسمالية الطاغية.

إن روايتي تتعارض مع العديد من وجهات النظر الراسخة. فبعض المراقبين يعزون انتصار الرأسمالية وضعف الديمقراطية إلى ظهور مؤسسات عالمية قوية بدرجة تمكنها من تأليب الأمم ضد بعضها البعض وشراء السياسيين من أجل زيادة ثروة ملاكها. لكن المؤسسات الكبيرة تتمتع الآن في الواقع بقوة اقتصادية أقل الآن مما كانت قبل ثلاثة عقود. وعلى سبيل المثال، كانت توجد في الولايات المتحدة آنذاك ثلاث شركات عملاقة لصناعة السيارات قامت بصورة غير رسمية بتنسيق الأسعار والاستثمارات. أما الآن فهناك ما لا يقل عن ست شركات رئيسية تقوم بإنتاج السيارات في الولايات المتحدة والمنافسة بينها شرسة. وقبل ثلاثة عقود كانت هناك ثلاث شبكات تليفزيونية رئيسية فقط وشركة تليفونات عملاقة واحدة وحفنة من استديوهات التسجيلات والأفلام السينمائية. أما اليوم فتتنافس آلاف الشركات تنافسًا شديدًا داخل مساحة كبيرة وغير منظمة تتداخل فيها الاتصالات عن بعد والتكنولوجيا المرتفعة والترفيه. وقبل ثلاثة عقود، كان معظم الناس يضعون مدخراتهم في البنوك ولم يكن يوجد من هذه البنوك إلا اثنان أو ثلاثة فقط في البلدات أو المدن التي يعيشون فيها. أما اليوم فتتنافس آلاف المؤسسات المالية - وتشمل صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات - على مدخرات الناس. إنك إن نظرت إلى أي قطاع في الاقتصاد اليوم ستجد أن الشركة النموذجية تتمتع بقوة سوقية أقل من الشركة النموذجية التي كانت قائمة قبل ثلاثة عقود.

إن الأمر المؤكد هو أن بعض المؤسسات كبير جدًا والكثير منها يمارس نشاطه على مستوي عالمي. لكن الشركات بكافة أحجامها تتنافس بصورة أشد وأقوي مما مضى. ويحتوي الاقتصاد العالمي على عدد من احتكارات القلة أقل كثيرًا عنه قبل عقود مضت، ولا توجد تقريبًا احتكارات بخلاف تلك التي تقوم الحكومة بإنشائها أو تولي مسؤوليتها، واختفت القوة والزخم اللذان نبعا يومًا ما من المؤسسة العملاقة - التخطيط وتنفيذ الإنتاج الكبير.

أما فيما يتعلق بالسياسيين، فلم يصبحوا فاسدين أو جشعين أو غير مسئولين بدرجة ملحوظة أكثر مما كانوا عليه قبل ثلاثة عقود. ولا يوجد في السياسة تفاح فاسد أكثر مما يوجد في معظم المهن، وإن كانت المهن الأخرى يتم إعفاؤها بصورة نمطية من عناوين الصحف الرئيسية المسيئة. إلا أنه في العقود الأخيرة تعرض السياسيون لعدد أكبر بكثير من مناورات الأروقة مقارنة بالماضى ونمت الحاجة إلى المال لتمويل حملاتهم. ولهذا السبب تغير سلوكهم. إلا أن الزيادة الهائلة في نشاط مناورات الأروقة وأموال الحملات لا تعود إلى أي زيادة في القوة السوقية لأية مؤسسات فردية، بل تنبع، كما سأوضح وبشكل ينطوي على مفارقة، من تناقص قوتها السوقية.

ويريد البعض الآخر أن ينسب الفضل إلى أو يلقي باللائمة على رونالد ريجان Ronald Reagan أو مارجريت تاتشر Margaret Thatcher أو سيطرة القادة المحافظين بوجه عام خلال العقود العديدة الماضية. إن السياسيين مهمون ولكنهم لا يستطيعون إحداث تغيير اقتصادي واجتماعي ما لم تكن الشروط الأساسية المسبقة اللازمة للتغيير متوفرة بالفعل أو ما لم تسمح ظروف استثنائية بحدوثه. فمع وصول ريجان إلى سدة الحكم، كان الاقتصاد قد بدأ يتغير بالفعل. فقد أطلق التحرير الاقتصادي - على سبيل المثال - كثيراً من الصناعات في أمريكا من عقالها قبل تولي ريجان منصبه الرئاسي. وكانت شركات الطيران والبنوك وشركات التكنولوجيا المرتفعة الصغيرة المربحة قد بدأت بالفعل تكتسب موطئ قدم تنافسياً وكانت عازمة على تحطيم الحواجز التنظيمية. وكانت النسبة المئوية للعمال الأمريكيين المنتمين للنقابات العمالية آخذة في التراجع بالفعل. كذلك كان عدد مناوري الأروقة الممثلين للشركات الكبرى في واشنطن العاصمة قد بدأ يرتفع بالفعل؛ والحقيقة أن العدد تصاعد بصورة حادة خلال فترة حكم الإدارة الديمقراطية للرئيس بيل كلينتون Bill Clinton.

وتقول نظرية أخيرة إن أمريكا - ومن بعدها معظم بلدان العالم الأخرى - أصبحت في السنوات الأخيرة أسيرة مجموعة معينة من الأفكار حول الكيفية التي ينبغي بها تنظيم المجتمعات. هذه المفاهيم - التي تنوعت مسمياتها بين "الليبرالية الجديدة"، أو "الاقتصاد الكلاسيكي الجديد" أو "المذهب المحافظ الجديد" أو "الإجماع الواشنطنوني" -، تضمنت التجارة الحرة والتحرير الاقتصادي، والخصخصة و- بوجه عام - الاعتماد على الأسواق أكثر من الاعتماد على الحكومة والاهتمام بالكفاءة أكثر من العدالة. وفي ضوء حقيقة أن هذه الأفكار جاءت من أكاديميين جامعيين، يمكن تفهّم السبب في أن أولئك الذين ينسبون



لأمريكا الفضل الأكبر في تغيير العالم على مدى الأعوام الثلاثين الماضية عادة ما يكونون هم أنفسهم أكاديميين ينظرون لتأثير الأفكار الأكاديمية نظرة إكبار. صحيح أن صناع السياسات يولون الأكاديميين اهتمامًا من وقت لآخر، مثلما فعل بينوشيه عندما أخذ بنصيحة فريدمان. وقد كتب عالم الاقتصاد جون ماينارد كينز John Maynard Keynes يقول: "أولئك الرجال المجانين الموجودون في السلطة الذين يسمعون أصواتًا في الهواء يستقظون جنونهم من كاتب أكاديمي ردىء الكتابة ألف عملاً قبل بضعة أعوام مضت"<sup>(6)</sup>. لكن المؤلفات الأكاديمية الرديئة مثار الجدل هنا موجودة بنفس الشكل تقريبًا منذ أن تنبأ بها آدم سميث Adam Smith في القرن الثامن عشر. والأرجح أنها اكتسبت شهرةً ورواجًا فجأة في العقود الأخيرة من القرن العشرين في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، لأنها قدمت تبريرًا مقنعًا للتحول الجاري حدوثه بالفعل. إنها لم تتسبب في إحداث التحول بل أضفت عليه صبغةً شرعيةً على الأكثر.

إن قصص رؤساء الشركات التنفيذيين والممولين البطوليين أو الأشرار، أو الساسة اللامعين أو الفاسدين، أو تجار الأفكار الأقوياء بصورة شيطانية - مهما كانت مرضية وسارة - ينبغي النظر له من منظور واقعي. فعلى الرغم من أن قلة من هذه الشخصيات كانت نافذة البصيرة أو عديمة الضمير بصورة خاصة، إلا أن أفعالها تكاد تكون عديمة الصلة بالموضوع تمامًا من منظور الصورة الكبيرة. إن التغيرات محل المناقشة هنا هيكلية وليست شخصية، كذلك. يجب أيضًا التخلي عن الافتراضات الخاصة بتأمر المؤسسات اللأخلاقية والقوية اقتصاديًا ضد عامة الناس لأنها مفرطة في التبسيط. إن الشركات لا توصف بأنها أخلاقية أو لا أخلاقية. وأي تفسير من هذا القبيل ينسب الفضل أو يلقي باللوم بشكل غير صحيح ومن ثم يعرض للخطر إمكانات إجراء إصلاح ذي معنى للرأسمالية والديمقراطية.

إن الحقيقة هي أن معظمنا مستهلكون ومستثمرون، وبوصفنا كذلك نحن نستفيد استفادةً هائلة من الرأسمالية الطاغية. على سبيل المثال: تسببت شركة وال - مارت في خفض أسعار مجموعة كبيرة من السلع والمنتجات لمصلحة عملائها. وفي المقابل عاد نجاح وال - مارت بالنفع على مستثمريها. لكن معظمنا أيضًا مواطنون لديهم أفكار عن اللعب النظيف. وفي هذه الناحية يشعر الكثيرون منا بالاستياء من الأجور المنخفضة والمزايا الوظيفية المراوغة في وال - مارت، وقدرتها على إجبار مورديها على تخفيض

الأجور والمزايا الوظيفية التي يحصل عليها موظفوها ونقل بعض عملياتها إلى الخارج وتأثيرها الضار على المحلات الصغيرة في الشوارع التجارية الرئيسية للمدن الأمريكية.

بيد أن المديرين التنفيذيين في وال - مارت أو أي شركة كبيرة أخرى ليسوا عديمي الإحساس بصورة وحشية ولا جشعين لا تعرف الشفقة والرحمة طريقاً إلى قلوبهم. إنهم يفعلون ما يفترض فيهم أن يفعلوه وفقاً للقواعد الحالية للعبة - وهو تقديم صفقات جيدة لعملائهم وبالتالي تعظيم العوائد التي يحصل عليها مستثمروهم. وعلى غرار اللاعبين في أي لعبة، هم يفعلون كل ما هو ضروري لإحراز الفوز. ولكن مثلما تتطلب جميع الألعاب وجود قواعد تحدد اللعب النظيف، يعتمد الاقتصاد على الحكومة في وضع القواعد الإجرائية الاقتصادية. وإذا أرادت الحكومة أن تفعل شيئاً حيال الأساليب التي تمارسها وال - مارت، فإنه يمكنها أن تغير القواعد الحالية. ومن الناحية النظرية، يمكنها أن تسن القوانين لتيسر على جميع العاملين الانضمام للنقابات العمالية، وأن تشترط أن توفر جميع الشركات الكبيرة تأميناً صحياً ومعاشات للعاملين فيها، وأن تسن قوانين التقسيم إلى مناطق لحماية تجار التجزئة في الشوارع التجارية الرئيسية للمدن الأمريكية من المنافسة الشرسة لكبريات شركات تجارة التجزئة، وأن ترفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى مرتفع بالقدر الكافي لإعطاء جميع الأشخاص العاملين أجراً يكفي لسد احتياجاتهم المعيشية حقاً (أجر كفاف). كل هذه التدابير من شأنها أن تدفع وال - مارت والشركات الكبيرة الأخرى في قطاع تجارة التجزئة إلى رفع أسعارها وتخفيض عوائد المستثمرين.

وبالنسبة لي شخصياً، فإنني على استعداد للتضحية ببعض المنافع والمزايا التي أحصل عليها كمستهلك ومستثمر في سبيل تحقيق هذه الغايات الاجتماعية - طالما أنني أعلم أن الآخرين لديهم نفس الاستعداد. ولكن كيف يمكن انشاء قواعد جديدة للعبة؟ إن السوق بارعة في تلبية احتياجاتنا كمستهلكين ومستثمرين، لكن الديمقراطية أصبحت أقل تجاوباً واستجابةً لنا في أدوارنا كمواطنين ساعين لجعل قواعد اللعبة أكثر عدالةً ونزاهةً. ويعود السبب في ذلك بدرجة كبيرة - مثلما سأبين على امتداد هذا الكتاب - إلى أن الرأسمالية الطاغية تغلغت إلى داخل حقل السياسة. و الأموال التي تضخها شركة وال - مارت والشركات الأخرى داخل واشنطن وكل عاصمة رئيسية أخرى تقف عثرة في الطريق.

إن الحل في اعتقادي ليس محاولة الضغط على الشركات لكي تكون "مسئولة اجتماعيًا" بدرجة أكبر. فإدانة شركة وال - مارت لعدم قيامها بتقديم أجور ومزايا صحية أفضل لموظفيها قد تكون مرضية من الناحية العاطفية ولكنها لا تمت إلا بصلة ضئيلة للقوي التي أجبرت وال - مارت على إبقاء الأجور والمزايا منخفضة وإغداق الصفقات الجيدة على عملاء ومستثمري وال - مارت. إن شركة وال - مارت تتبع القواعد الحالية للعبة شأنها في ذلك شأن كل لاعب رأسمالي آخر كما أكدت من قبل. ولكن ينبغي علينا نحن أن نضع القواعد - قواعد تعكس قيمنا كمواطنين وأيضًا قيمنا كمستهلكين ومستثمرين.

إن القصة التي سأرويها ليست حتمية من الناحية التكنولوجية أو الاقتصادية، فمستقبلنا لا يزال في أيدينا إلى حد كبير جدًا. ولكننا لكي نقوم بأفضل الاختيارات نحتاج إلى فهم ماضيها وحاضرنا فهمًا تامًا ونبد التفكير الخيالي. فلا توجد أي إمكانية للعودة للرأسمالية الديمقراطية الأمريكية التي سادت في الخمسينيات والستينيات - ولا ينبغي لنا أن نريد ذلك - لكن من الممكن بالتأكيد تشكيل المستقبل بطرق تخدم بشكل أفضل أهدافنا ومصالحنا كمواطنين.

وتتمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية في اكتساب فهم واضح للحد الفاصل المناسب بين الرأسمالية والديمقراطية - بين اللعبة الاقتصادية وكيف يتم وضع قواعدها - لكي يتسنى الدفاع عن هذا الحد بصورة أفضل. إن الشركات ليست مواطنين، بل هي حزم من التعاقدات. والغرض من الشركات هو أن تلعب اللعبة الاقتصادية بجرأة وعدوانية قدر الإمكان. والتحدي الذي يواجهنا كمواطنين. هو منع الشركات من أن تضع هي القواعد. إن الحيلولة دون تغلغل وامتداد الرأسمالية الطاغية إلى داخل الديمقراطية هي أجندة التغيير البناء الوحيدة، وكل ما عداها عبث وانحراف عن الطريق الصحيح مثلما سأوضح في هذا الكتاب.

